

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

26 ديسمبر 2023





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	هيئة حقوق الإنسان
7	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
26	حقوق الإنسان في العالم



1

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

اليوم

بعده لغات.. إطلاق حملة وطنية توعوية في مطارات المملكة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 13 جماد اخر 1445هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://www.alyaum.com/articles/6505628>

أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إطلاق حملة وطنية توعوية في المطارات، تهدف إلى إبراز التحولات الإيجابية التي تعيشها المملكة.

وتمتد الحملة على مدار عام كامل؛ وستكون بعده لغات.

حملة وطنية توعوية في المطارات السعودية

وستسلط الحملة الضوء على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ورفع مستوى الوعي بها، إضافة إلى تسليط الضوء على ما اشتملت عليه الأنظمة في المملكة من ضمانات لتمتع الأفراد بحقوقهم.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، أن الجمعية أطلقت هذه الحملة بهدف رفع مستوى الوعي بما كفلته الأنظمة في المملكة من حقوق الإنسان على أرض الواقع والتعريف بها.

حقوق الإنسان في السعودية

كما سيبرز ما اشتملت عليه الأنظمة من ضمانات تمكن الإنسان مواطناً أو مقيماً أو زائراً من التمتع بحقوقه، وذلك من خلال عبارات تتضمن نصوصاً من النظام الأساسي للحكم، وعدد من الأنظمة السعودية السارية في عدة مواقع داخل مطارات المملكة غطت صالات القدوم والمغادرة ومواقع إجراءات إنهاء السفر واستلام الأمتعة وصالات الانتظار.



بعده لغات.. إطلاق حملة وطنية توعوية في مطارات المملكة

المصدر: جريدة الخليج الثلاثاء 13 جماد اخر 1445هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://gulf365.net/saudi-arabia-news/12315444>

الدمام - شريف احمد - أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إطلاق حملة وطنية توعوية في المطارات، تهدف إلى إبراز التحولات الإيجابية التي تعيشها المملكة.

وتمتد الحملة على مدار عام كامل؛ وستكون بعده لغات.

وستسلط الحملة الضوء على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ورفع مستوى الوعي بها، إضافة إلى تسليط الضوء على ما اشتملت عليه الأنظمة في المملكة من ضمانات لتمتع الأفراد بحقوقهم.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، أن الجمعية أطلقت هذه الحملة بهدف رفع مستوى الوعي بما كفلته الأنظمة في المملكة من حقوق الإنسان على أرض الواقع والتعريف بها.

حقوق الإنسان في السعودية

كما سيبرز ما اشتملت عليه الأنظمة من ضمانات تمكن الإنسان مواطناً أو مقيماً أو زائراً من التمتع بحقوقه، وذلك من خلال عبارات تتضمن نصوصاً من النظام الأساسي للحكم، وعدد من الأنظمة السعودية السارية في عدة مواقع داخل مطارات المملكة غطت صالات القدوم والمغادرة ومواقع إجراءات إنهاء السفر واستلام الأمتعة وصالات الانتظار.

هيئة حقوق الإنسان

وفد المملكة برئاسة رئيس هيئة حقوق الإنسان يشارك في الدورة الـ 22 للجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان في القاهرة ويستعرض تقرير المملكة الدوري الأول

المصدر: جريدة مكة الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://makkahnewspaper.com/article/1604179>

رأست رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتورة هلا بنت مزيد التويجري وفد المملكة المشارك في أعمال الدورة الثانية والعشرين للجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية والمخصصة لمناقشة التقرير الدوري الأول المقدم من المملكة العربية السعودية، التي تعقد بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة خلال الفترة 25-26 ديسمبر 2023م. وانطلقت أعمال الدورة الثانية والعشرين للجنة الميثاق العربي برئاسة رئيس اللجنة المستشار جابر المري، ومشاركة وفد المملكة بعضوية مساعد رئيس الهيئة زهير بن محمد الزومان، وعضو مجلس الهيئة أمال الهبدان، ومندوب المملكة الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير عبدالعزيز بن عبدالله المطر، وممثلي الجهات الحكومية الأعضاء. وأوضحت الدكتورة هلا التويجري في كلمتها الافتتاحية خلال الجلسة أن المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على يد جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- وهي تولي حقوق الإنسان عناية فائقة انطلاقاً من مبادئها الراسخة وقيم مجتمعتها الأصيلة، ابتداءً من إرساء الركائز الثلاث التي قام عليها نظام الحكم وهي: العدل، والشورى، والمساواة، وصولاً إلى بناء منظومة قانونية ومؤسسية تتضافر مكوناتها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان دون تمييز، مؤكدة أن النظام الأساسي للحكم رسخ حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما عزز من حصانتها الدائمة، حيث تضمنت المادة (السادسة والعشرون) منه أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، إضافة إلى عدد من الحقوق ومنها العدل والمساواة، والحقوق الأسرية، والحق في الملكية، والحق في التأمينات الاجتماعية، والحق في العمل، والمشاركة الثقافية، والتعليم، والصحة، والبيئة، وحق الشخص في الأمان على نفسه وحرية، والحرية الشخصية، وحرية الرأي والتعبير المسؤولة، والحق في الخصوصية، واستقلال القضاء والحق في اللجوء إليه على قدم المساواة. وأضافت رئيس هيئة حقوق الإنسان أن العهد الميمون بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، و الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- شهد إصلاحات كبيرة وتاريخية في مختلف المجالات، بما فيها مجال حقوق الإنسان، مشيرةً إلى أن هذه الإصلاحات والتطورات والمدة الوجيزة التي تحققت فيها؛ تدل دلالة قاطعة على أن هناك إرادة سياسية مستجيبة ومبادرة لكل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وأشارت التويجري خلال الجلسة إلى أنه منذ اعتماد رؤية المملكة 2030 وحتى اليوم، تحقق أكثر من (مئة) إصلاح وتطور تشريعي ومؤسسي وقضائي وإجرائي في مجال حقوق الإنسان، حيث حاز مجال المرأة على النصيب الأكبر منها بواقع (خمسين) إصلاحاً، مبيّنةً أنه نتيجة للرؤية وما اشتملت عليه من برامج ومبادرات ومستهدفات فقد تم بناء إطار قانوني ومؤسسي فاعل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمملكة، لافتةً النظر إلى أن ما تحقق عزز كفاءة الممارسات من خلال مواعمة هذا الإطار بشكل ينسجم مع المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. ودعت إلى تعزيز التعاون والتكامل المشترك في إطار جامعة الدول العربية لنصرة القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، معربةً عن أسفها لوضع حقوق الإنسان المتدهور في الأراضي الفلسطينية. من جانبها، أعربت السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية عن إشادتها بالتقدم الذي أحرزته المملكة في مجال حقوق الإنسان وهو ما يتضح من خلال الإصلاحات المعيارية

والمؤسساتية التي تشهدها. وأشاد رئيس البرلمان العربي عادل العسومي خلال الجلسة بالدور الذي تقوم به المملكة في دعم عمل لجنة الميثاق بما يعكس إدراكها التام لأهمية تعزيز المنظومة العربية لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن منظومة حقوق الإنسان في المملكة تمثل نموذجاً يحتذى في به.

وشهدت جلسة المناقشة عدداً من الكلمات، شملت رئيس لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان المستشار جابر المري، والسفير طلال المطيري رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والمدير التنفيذي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي الدكتورة نورة الرشود، والأمين العام المساعد للشؤون التشريعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية المستشار سلطان السويدي، وأمين عام الشبكة العربية لحقوق الإنسان سلطان الجمالي، ورئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان السفير مشيرة خطاب، الذين أشادوا بالإصلاحات والتطورات التي شهدتها المملكة في مجال حقوق الإنسان، وما تضمنه تقرير المملكة الدوري، حيث استكملت اللجنة أعمال دورتها في مناقشة التقرير الدوري الأول للمملكة.

يذكر أن لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان تناقش بشكل دوري التقارير التي تقدمها الدول الأطراف وتقدم التوصيات الواجب اتخاذها للالتزامات المترتبة على الانضمام إلى الميثاق طبقاً لأهداف الميثاق العربي لحقوق الإنسان لها.



وفد المملكة برئاسة رئيس هيئة حقوق الإنسان يشارك في الدورة الـ 22 للجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان في القاهرة ويستعرض تقرير المملكة الدوري الأول

المصدر: جريدة شفق الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://shafaq-e.sa/277246.html>

عقد معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور هشام بن عبدالرحمن آل الشيخ في منطقة جازان اليوم، اجتماعاً مع عدد من قيادات ومسؤولي الجهات الحكومية في المنطقة، وذلك في إطار الزيارة التي يقوم بها وفد الهيئة برئاسته للمنطقة. وتناول الاجتماع عرضاً موجزاً عن هيئة حقوق الإنسان، وأهم ما تسعى الهيئة إلى تحقيقه وفق مستهدفاتها لاسيما في مجال حماية حقوق الإنسان والأدوار التي تؤديها في هذا الصدد وضمان تطبيقها في ضوء الشريعة الإسلامية ووفق المعايير الدولية.

وجرى خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز التعاون بين فرع الهيئة بالمنطقة وفروع الأجهزة والجهات الحكومية بما يمكن من تعزيز حماية حقوق الإنسان، بجانب مناقشة سبل تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان بالتعاون مع مختلف الشركاء.

حضر الاجتماع عددٌ من أعضاء مجلس الهيئة ومسؤولي فرع الهيئة بالمنطقة.

كما شهدت الزيارة توقيع محضر تنسيقي مشترك بين إمارة منطقة جازان وفرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة وذلك بهدف تعزيز التعاون المشترك في مجالات حقوق الإنسان ونشر الوعي بها.

ووقع المحضر من جانب إمارة المنطقة مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بالإمارة الأستاذ علي بن حسين عقيل، ومن جانب الهيئة مدير فرع الهيئة بالمنطقة الأستاذ سليمان المبارك.

وتضمن المحضر التنسيقي التعاون في مجال حقوق الإنسان وإقامة الندوات والفعاليات المشتركة بهدف تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومختلف المناسبات ذات الصلة.

وكان وفد الهيئة قد قام بزيارة لعدد من الجهات ذات الصلة بأعمال واختصاصات الهيئة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اللجنة الأمنية ترفض التعديل المقترح وأعضاء يعترضون عليها الشورى يدرس إلغاء عقوبة الجلد التعزيرية من نظام مكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2050492>

أعاد الشورى للجنة الأمنية والعسكرية في المجلس تقريرها بشأن مقترح تعديل نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية المتضمن إلغاء عقوبة الجلد التعزيرية والمقدم وفقاً للمادة 23 من نظام المجلس من الدكتور هادي اليامي نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان، أعيد التقرير لمزيد من الدراسة وقد رأت اللجنة في توصية تقريرها الذي تلاه تحت القبة رئيسها اللواء علي آل الشيخ، رفض التعديل المقترح، لكن مداخلات عدد من الأعضاء عارضت هذا الرفض وتباينت آراء الأعضاء المداخلين على التقرير أثناء مناقشته في جلسة سابقة ما بين مؤيد له ومطالب في التريث فقد أيد رئيس اللجنة الإسلامية والقضائية الدكتور علي الشهراني التعديل المقترح ونبه على أنه ليس ضد تعديل النظام لكنه مع التريث وقال «أوقف الجلد بأمر ملكي لذلك من الأفضل التريث في إقرار التعديل المقترح حتى يرد نظام العقوبات للمجلس والذي سيشمل العقوبات التعزيرية ومنها الجلد سواء في نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وغيره من الأنظمة»، وأضاف: وليس من المناسب التعديل الآن فقد يأتي النظام الجديد بعقوبات أخرى تلغي هذا التعديل لذلك التريث أفضل وأكد «الجلد ألغي بأمر ملكي وبقرار الهيئة العامة للمحكمة العليا وبالتعميم للمحاكم.»

ولم يتفق عضو المجلس الدكتور فيصل آل فاضل مع رأي اللجنة الأمنية لثلاثة أسباب أولها أنها استندت في رأيها على المبدأ القضائي الصادر بقرار الهيئة العامة للمحكمة العليا الذي جاء تنفيذاً للأمر الملكي الذي قضى على قيام الهيئة العامة بالمحكمة العليا بتقرير مبدأ قضائي يكون مقتضاه عدم الحكم بعقوبة الجلد في العقوبات التعزيرية، والاكتفاء بعقوبات أخرى، وإلزام المحاكم بتطبيق هذا المبدأ، وهذا لا يعني بأن تبقى الأنظمة تنص على عقوبة الجلد في موادها وإنما ينبغي مواكبة الأمر الملكي الكريم سالف الذكر من خلال تعديل الأنظمة القائمة التي ورد في موادها عقوبة الجلد من قبل السلطة التشريعية، وقال آل فاضل: في رأيي أن الأنظمة هي المكان الطبيعي للعقوبات سواء بالوضع أو التعديل أو الإلغاء وذلك بناء على المادة الثامنة والثلاثين من النظام الأساسي للحكم التي نصت على «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي»، والمادة السابعة والستين من ذات النظام التي نصت على أن «تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح، فيما يحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة، وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى»، ولعله من نافلة القول بأن المحكمة العليا هي جهة قضائية وليست جزءاً من السلطة التشريعية.

وأضاف عضو الشورى: ذكرت اللجنة أنه «وبحسب إفادة بعض الجهات التي تم الاستفسار منها أو التي تم الاستئناس برأيها في المجلس، والتي رأت مناسبة التريث في دراسة هذا المقترح انتظاركاً لورود نظام العقوبات الذي سيرد إلى المجلس قريباً، إذ أن النظام سينظم العقوبات التعزيرية ومنها الواردة في نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ورأت أنه ليس من المناسب العمل على تعديل عقوبة قد يأتي نظام العقوبات بما يخالف المقترح، ويرد على اللجنة بأن هذه الإفادات لم ترفض المقترح وتؤكد ضمناً على مناسبته وترى التريث في دراسة هذا المقترح انتظاركاً لورود نظام العقوبات الذي سيرد إلى المجلس قريباً، فلماذا لا تترى اللجنة في دراستها ولا تستعجل في توصيتها بعدم الموافقة على المقترح، كما يبرز سؤال مهم أوجهه إلى اللجنة الأمنية والعسكرية وهو كيف توصلت إلى أن مشروع نظام العقوبات سينظم العقوبات الواردة في نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بينما تضمنت إفادة وزارة الداخلية وهي الجهة المختصة بوجود لجنة مشكلة لدراسة مشروع نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية؟»

وقال الدكتور آل فاضل: إن موافقة المجلس على توصية اللجنة الأمنية في هذه المرحلة ربما سيكون لها في تقديري انعكاسات ورسائل إعلامية سلبية، وتابع: أتمنى أن يأتي اليوم الذي أرى فيه بأن تكون عقوبة السجن هي الأساس بدلاً من عقوبة الجلد والقتل وأن يتم تصحيح نطاق موجبات الحكم بهما تعزيراً، واقترح على اللجنة ألا تستعجل في الرد اليوم وتستفيد من تجربة لجنة التجارة والاستثمار بالمجلس مع المقترحات التشريعية التي تبين لها مناسبتها وأنها محل الدراسة في هيئة الخبراء.

إلى ذلك أبرز تقرير مقترح تعديل نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية المقدم من عضو الشورى الدكتور هادي علي الياحي، أهمية تعديل النصوص النظامية الخاصة بعقوبة الجلد التعزيرية وتضمن التأكيد على مواكبته للتطور التشريعي الذي يستهدف حوكمة القطاع العدلي وتوحيد الاجتهاد القضائي في فهم النصوص ومنع التباين في إصدار الأحكام، إضافة إلى اتساق التعديل المقترح مع توجه المملكة الحد من العقوبات التعزيرية، وجرى التأكيد في تقرير المقترح أن السند الأساس له الأمر الملكي الصادر في 20-4-1441 المفضي لاستبعاد الحكم بالجلد ولفت الدكتور الياحي إلى أن تعديله المقترح على نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ليس له علاقة بنظام العقوبات المنتظر.



«مكاتب الاستقدام» تواجه صعوبات في إنهاء إجراءات تأمين العمالة إطلاق خدمة التأمين على عقود العمالة المنزلية الجديدة..

فبراير المقبل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2050532>

في الوقت الذي أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عن إطلاق خدمة "التأمين على عقود العمالة المنزلية" للعمالة المنزلية الجديدة القادمة لأول مرة لصاحب العمل عبر منصة مساند، وذلك اعتباراً من 1 فبراير 2024م، اشتكت مكاتب استقدام العمالة من استمرارية أزمة "تأمين العمالة المنزلية" من العقود التي سبقت قرار "مساند" وتحمل صاحب العمل مسؤولية التعاقد مع شركات التعاقد مباشرة، وذلك بالرغم من المهلة الممنوحة لها من قبل منصة "مساند" لاستكمال الإجراءات النظامية لمعالجة المعاملات المتأخرة، مؤكدة، أن المشكلة ما تزال تراوح مكانها دون التوصل إلى حلول قادرة على تجاوز الأزمة، مرجعة ذلك إلى صعوبة التواصل مع الأطراف المعنية بالقضية. وأوضح الدكتور صالح القحطاني، مستثمر في قطاع الاستقدام، أن مكاتب الاستقدام ما تزال تواجه صعوبات عديدة في استكمال إجراءات التأمين على العمالة المنزلية التي سبقت قرار "مساند" بتحمل صاحب العمل "الكفيل" مسؤولية التعاقد مع شركات التأمين بعيداً عن مكاتب الاستقدام، لافتاً إلى أن منصة "مساند" حددت 15 يوماً لاستكمال الإجراءات قبل اتخاذ قرار إيقاف المكاتب، بيد أن مكاتب الاستقدام تواجه صعوبات في إيجاد الحلول المناسبة، مبيناً، أن المشكلة تراوح مكانها لدى الأطراف المعنية بقضية التأمين العمالة المنزلية، مؤكداً، أن العديد من المعاملات ما تزال معلقة دون معالجة بالرغم من مرور عدة أسابيع على قرار "مساند" بتسريع إجراءات معالجة تأمين العمالة المنزلية.

إشكالية رمز السداد

وقال حكيم الخنيزي، مستثمر في قطاع الاستقدام، إن مكاتب الاستقدام ما تزال تواجه صعوبات في إنهاء إجراءات التأمين العمالة المنزلية، لافتاً إلى أن المشكلة تكمن في "رمز السداد" المرسل من قبل شركات التأمين، مضيفاً، أن بعض البنوك تقبل "رمز السداد" فيما ترفض البنوك الأخرى، مؤكداً، أن هناك مخاوف من تعرض مكاتب الاستقدام للغرامات المالية جراء التأخر في إنجاز إجراءات تأمين العمالة المنزلية، وأشار إلى أن شركات التأمين تحدد 14 يوماً للاستفادة من "رمز

السداد"، الأمر الذي يدخل بعض المكاتب في إشكالات عديدة في القدرة على الاستفادة من "رمز السداد"، مطالبات بضرورة تمديد فترة صلاحية "رمز السداد" على غرار المدة الممنوحة للمشارك في شركة الكهرباء مثلاً، لافتاً إلى أن شركات التأمين لا تأخذ في الاعتبار المشكلات التقنية وغيرها من المشكلات التي تواجه مكاتب الاستقدام، مما يسهم في إطالة أمد استكمال الإجراءات النظامية لتأمين العمالة المنزلية.

وقد أوضحت الوزارة، أن خدمة التأمين ستكون على عقود استقدام العمالة المنزلية لأول سنتين من بداية العقد ضمن إجراءات تعاقد صاحب العمل مع مكتب أو شركة الاستقدام، ويكون التأمين بعد مضي سنتين اختياراً لصاحب العمل، مشيرةً إلى أن الخدمة متاحة حالياً لعملاء مساند، حيث سبق أطلقتها الوزارة اختياراً لعملائها منذ مطلع عام 2023م، وقد بلغ عدد العملاء الذين اختاروا هذه الخدمة أكثر من (175) ألف عميل، وكانت الوزارة، قد أوضحت أن خدمة التأمين ستكون على عقود استقدام العمالة المنزلية لأول سنتين من بداية العقد ضمن إجراءات تعاقد صاحب العمل مع مكتب أو شركة الاستقدام، ويكون التأمين بعد مضي سنتين اختياراً لصاحب العمل، مشيرةً إلى أن الخدمة متاحة حالياً لعملاء مساند، حيث قد سبق أطلقتها الوزارة اختياراً لعملائها منذ مطلع عام 2023م، وأضافت أن خدمة التأمين تتيح تعويض صاحب العمل والعمال المنزلي في مجموعة من الحالات ابتداءً من تاريخ بدء العامل المنزلي للعمل، كما تسهم خدمة التأمين على عقود العمالة المنزلية في تحقيق العديد من المنافع لصاحب العمل مثل، تعويضه عن نفقات استقدام في حال التغيب، أو الهروب، أو الوفاة، أو عجز العامل عن العمل، أو إصابته بأمراض مزمنة تعيقه عن أداء عمله، إضافة إلى تعويضه عن مصاريف إعادة الجثمان والمتعلقات والممتلكات الشخصية في حال وفاة العامل المنزلي، كما تضمن الخدمة حفظ حقوق العامل المنزلي مثل، تعويض العامل في حال العجز الكلي الدائم أو العجز الجزئي الدائم الناتج عن حادث -لا سمح الله-، وتعويضه في حال عدم التزام صاحب العمل بسداد الرواتب والمستحقات المالية نتيجة وفاة صاحب العمل أو عجزه الكلي الدائم أو عجزه الجزئي الدائم -لا سمح الله-، وتأتي خدمة التأمين على عقود العمالة المنزلية تماشياً مع جهود الوزارة الساعية لتطوير قطاع الاستقدام وحماية حقوق العامل المنزلي وصاحب العمل، حيث أطلقت الوزارة في وقت سابق برنامج حماية الأجور للعمالة المنزلية، لحفظ حقوق أجور العمالة المنزلية في المملكة، وبرنامج العقد الموحد في استقدام العمالة المنزلية ينص على وجود عقد موحد ملزم لطرفي العقد يحفظ الحقوق التعاقدية ويحدد الالتزامات على الطرفين، بالإضافة إلى تحديد سقف أعلى لاستقدام العمالة المنزلية لعدد من الدول، والعديد من الاتفاقيات المشتركة.



انعقاد الاجتماع الوزاري الـ 7 للرؤية السعودية اليابانية 2030

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جمادى الآخرة 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2050510>

عُقد اليوم الاجتماع الوزاري السابع للرؤية السعودية اليابانية 2030 في الرياض، برئاسة معالي وزير الاستثمار المهندس خالد بن عبد العزيز الفالح من الجانب السعودي، ومعالي وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني كين سايتو، ومعالي نائب وزير الخارجية الياباني يويتشي فوكازاوا من الجانب الياباني، بحضور أصحاب المعالي والمسؤولين من البلدين، ومشاركة عدد من ممثلي القطاع الحكومي لبحث الموضوعات المتعلقة بتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين البلدين في مختلف القطاعات.

وأشار معالي المهندس الفالح في كلمته الافتتاحية، إلى أهمية الاجتماع الوزاري السابع للرؤية السعودية اليابانية 2030، كونه الاجتماع الوزاري الأول للرؤية المشتركة، منذ أن أطلق قادة البلدين الفصل الثاني من مسيرة هذه الرؤية، وذلك أثناء استقبال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ودولة رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، في شهر يوليو من هذا العام. وأوضح معاليه، أن الاجتماع سيناقد ويستعرض ملخصات عن أبرز أعمال المجموعات الفرعية لهذه الرؤية المشتركة، والتركيز على مجالات تعاون جديدة ومستدامة، مشيراً إلى أن الرؤية السعودية اليابانية 2030، لعبت دوراً فاعلاً في

تطوير وتنمية الشراكة السعودية اليابانية، على مدى السنوات التي مضت منذ إطلاقها في عام 2016م، حيث أسهمت أعمال المجموعات الفرعية المختلفة للرؤية المشتركة إلى التوسع في الشراكة بالمجالات ذات الاهتمام المشترك للبلدين. وفي ختام الاجتماع جرى التوقيع على محضر الاجتماع الذي تضمن العديد من المبادرات وبرامج العمل المشتركة. من جهة أخرى، عُقد اليوم منتدى الاستثمار السعودي – الياباني بحضور أصحاب المعالي وأكثر من 400 ممثل من القطاعين العام والخاص من الجانبين السعودي والياباني، ومشاركة عدد من الرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات وممثلي القطاعين الحكومي والخاص من البلدين.

وشهد المنتدى توقيع 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجهات والشركات اليابانية، تناولت قطاعات من أبرزها المياه، والخدمات المالية، والاتصالات، وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى الطاقة، والرعاية الصحية، كما تم الإعلان عن 3 مشاريع رئيسية في مجال تقنية البناء والسياحة والترفيه.

وتضمنت أعمال المنتدى عددًا من العروض التقديمية، تناولت موضوعات المدن الاقتصادية والمناطق الخاصة، ومبادرات وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الياباني في الشرق الأوسط، وإسهامات هيئة التجارة الخارجية اليابانية "جيترو" في الرؤية السعودية اليابانية 2030.

كما ناقش المنتدى عبر جلسات حوارية، الفرص والإمكانيات المتاحة للتعاون بين المملكة واليابان في قطاع الرعاية الصحية، وقطاع المياه، ودور التقنية والابتكار في تطوير أداء ذلك القطاع، وتعزيز كفاءته وفرص الشراكات الواعدة في تنفيذ المشروعات العملاقة في المملكة، مثل نيوم والبحر الأحمر والقدية، واختتم المنتدى بالحديث عن أهمية الابتكار في قطاع الفضاء.



وزير النقل يبحث المعوقات في الشرقية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2050490>

التقى وزير النقل والخدمات اللوجستية م. صالح بن ناصر الجاسر، أمس، عددًا من أهالي وسكان المنطقة الشرقية للاستماع إلى مبرياتهم وملاحظاتهم، بحضور قيادات منظومة النقل والخدمات اللوجستية، وذلك في إطار لقاءات الوزير للتواصل مع أفراد المجتمع.

وبحث الجاسر مع المواطنين أبرز ما يواجهون من معوقات، من أجل الارتقاء بمستوى العمل وتقديم خدمات فعّالة ونوعية لكل المستفيدين، وذلك على هامش زيارته للمنطقة. وأكد الوزير الجاسر خلال اللقاء أن منظومة النقل والخدمات اللوجستية في مناطق المملكة تحظى باهتمام ودعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبمتابعة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا للنقل والخدمات اللوجستية - حفظهما الله؛ لتحقيق القدرة التنافسية للخدمات اللوجستية، والارتقاء بجودة الحياة في مدن المملكة.

رئيس لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان ينوه بالتقرير الدوري الأول للمملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد أول 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2050477>

نوه رئيس لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان المستشار جابر المري، بالتقرير الدوري الأول الذي قَدّمته المملكة العربية السعودية بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وأوضح المستشار المري، في كلمته خلال أعمال الدورة الـ22 للجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية والمخصصة لمناقشة التقرير الدوري الأول المقدم من المملكة، أن التقرير قَدّم صورة عن التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في المملكة، مشيراً إلى أن التقرير يسهم في تيسير الحوار التفاعلي بين الوفد الحكومي وأعضاء لجنة حقوق الإنسان العربية.

وأضاف أن وفد اللجنة لمس خلال زيارته للمملكة مدى الاهتمام الذي توليه لتعزيز حقوق الإنسان، مبيناً أن رؤية المملكة 2030 تكشف جدية التوجه نحو تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح. ونوه إلى أن مسيرة النظام العربي لحقوق الإنسان تتعزز يوماً بعد يوم، من خلال الاهتمام المتزايد بملف حقوق الإنسان، كونه الشاغل الأساس على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ولفت رئيس لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان المستشار جابر المري النظر إلى تزايد اهتمام الحكومات العربية بتنفيذ الالتزامات القانونية المترتبة جراء الانضمام لهذا الصك الحقوقي أو ذلك، ما يُعدّ مؤشراً على أن النظام العربي لحقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية أصبح أداة مهمة وأساسية لحماية حقوق الإنسان في الدول العربية.



التقديم على برنامج فني رعاية مرضى

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد اخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.al-madina.com/article/868219>

أعلنت «الهيئة السعودية للتخصصات الصحية»، بدء التقديم على برنامج «فني رعاية مرضى»، بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية الخاصة بالهيئة.

ودعت الهيئة الراغبين في التقديم إلى الاطلاع على متطلبات القبول، والمتضمنة أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وألا يكون طالباً، أو موظفاً، أو لديه سجل تجاري، أو يتقاضى راتباً تقاعدياً، وأن يكون مسجلاً في البوابة الوطنية للعمل (طاقات)، ويحمل شهادة بكالوريوس في تخصصات (الأحياء، والأحياء الدقيقة، والتقنية الحيوية، والفيزياء، والفيزياء الطبية، والكيمياء، والكيمياء الحيوية، وعلم حيوان، وعلم نبات، والعلوم الطبية الحيوية).

وفي حال كانت الشهادة والسجل الأكاديمي لا يحتويان على رقم الهوية، يجب إرفاق ما يثبت حصول المتقدم عليها من



مبادرتان لخفض الانتظار بـ"صحة الطائف"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد ثاني 1445هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.al-madina.com/article/868218>

نجحت مبادرتان تطوعيتان لمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي، ومجمع الملك فيصل بالطائف في خفض قوائم الانتظار في بعض المجالات الطبية.

وكرّمت الوزارة المستشفيين بعد أن حصد الأول المركز الأول في مسار المبادرات المتميزة، فيما حلّ مجمع الملك فيصل في المركز الثاني على مستوى المملكة.

وتُعتبر مبادرة «رعاية» التي أطلقها مستشفى الملك عبدالعزيز لخدمة التأهيل الطبي لكبار السن، من أهم المبادرات التي أدت إلى خفض قوائم الانتظار في مراكز التأهيل من 1080 مريضًا في قوائم الانتظار قبل بداية المشروع، إلى صفر بنهاية النصف الثاني من العام 2023، كما ساهمت بتقليل أوقات انتظار المراجعين في استقبال مراكز التأهيل من 11 دقيقة قبل بداية المشروع، إلى دقيقة واحدة، وتمت الاستعانة بـ91 من المتطوعين الصحيين (أخصائي علاج طبيعي) عن طريق فتح 4 فرص تطوعية في منصة التطوع الصحي وخدمة 9370 مستفيدًا خلال أوقات المبادرات. أمّا مبادرة مجمع الملك فيصل فتمثلت في تقليص خدمات الأشعة للحالات الروتينية من 30 يومًا إلى 3 أيام بحد أقصى بعد الاستعانة بعدد من المتخصصين في أعمال تطوعية خارج أوقات الدوام الرسمي بهدف تسهيل الوصول والحصول على الخدمة.

خطط طوارئ لرفع مستوى المدارس المتدنية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد ثاني 1445هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.al-madina.com/article/868211>

قررت وزارة التعليم إعادة النظر في النموذج الإشرافي الحالي، ضمن رؤية معاصرة ومتجددة، قادرة على دعم الأداء التعليمي في المدرسة، يعمل فيها الإشراف التربوي وفق فلسفة أنّ التطوير ينبع من داخل المدرسة، وتتكامل أدوار المشرفين التربويين معها.

وستعمل الوزارة على خطة طوارئ وتدخلات جوهرية بالمدارس التي نتاجها أقل من 50%، وخطة تنفيذية تشمل على تحسينات كبيرة للمدارس من 50 إلى أقل 75%، وخطة تحسين مستمر للمدارس من 75 إلى 90%، وخطة استدامة وابتكار من 90% فأكثر.

وأشارت الوزارة إلى أنّ التطوير والتحسين الحقيقي هو الذي ينبع من المدرسة، ويرتبط بحاجاتها الخاصة، ويراعي التحديات التي تواجهها وطبيعتها بيئتها، مؤكدة تركيز جهود المشرفين التربويين على دعم عمليات التحسين والتطوير للأداء التعليمي المدرسي، وتحديد حاجاتها، والوقوف على واقعها الحقيقي من خلال نتائج عمليات التقييم الرسمية المعتمدة، والانطلاق منها في تقديم الدعم لعمليات التطوير.

من جهة أخرى وجّهت وزارة التعليم مدارس التعليم العام للبدء بإجراء اختبارات منتصف الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي الحالي، اعتباراً من الأحد المقبل.

وأكدت الوزارة على أنّ الاختبارات ستستغرق أسبوعاً كاملاً، وستُنفذ خلال الحصص اليومية المعتادة دون إخلال بسير اليوم الدراسي.

من جهة أخرى، حددت الوزارة 6 من رجب المقبل، آخر موعد لإدخال جميع معايير التقييم ودرجات أعمال السنة للمراحل الدراسية الثلاث كافة.

فيما بدأت اللجان الإشرافية من هيئة تقويم التعليم والتدريب والوزارة في تنفيذ زيارات ميدانية إلى المدارس لمتابعة أعمال التقييم الذاتي للمدارس التي بدأت الوزارة والهيئة في تطبيقه هذا العام.

أبرز أهداف الخطة

- تنفيذ عمليات التقييم المدرسي.
 - تحليل ودراسة الواقع وفق معايير التقييم.
 - إعداد خطة التحسين والتطوير.
 - إيجاد بيئة عمل حيوية وفاعلة.
 - تنفيذ الأساليب الإشرافية المتنوعة.
 - حصر المدارس التي صنفت، وصدرت لها تقارير التقييم.
 - تشكيل فرق التحسين والتطوير لدعم المدارس.
 - تحديد عدد أعضاء كل فريق بما يتناسب مع عبء العمل.
 - تركيز أعمال الفرق على المدارس المصنفة.
 - توزيع المدارس على الفرق بواقع (9-15) مدرسة لكل فريق.
 - متابعة جودة عمليات التنفيذ.
 - مساعدة المدرسة في إعداد خطة التحسين.
 - دعم المدرسة في بناء برامج تصحيحية.
- النتائج**
- أقل من 50% تدخلات جوهرية.
 - من 50 إلى أقل 75% تحسينات كبيرة.

-من 75 إلى 90% تحسين مستمر.
-من 90% فأكثر استدامة وابتكار.



نركز على المرأة كونها ذات معدلات إنتاجية كبيرة.. وزير العمل الليبي لـ «عكاظ»: السعودية رائدة في تنمية وتطوير سوق العمل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2151553>

أكد وزير العمل والتأهيل ووزير الخدمة المدنية الليبي المهندس علي العابد رضاء، أن المملكة العربية السعودية، كانت على الدوام رائدة في تنمية وتطوير سوق العمل، خصوصاً أنها تعتبر من أكبر مصدري البترول في العالم، ما منحها فرصة كبيرة لتنمية وتطوير سوق العمل المحلية، وبالتالي في الدول بمنطقة الشرق الأوسط أو في العالم، مقدماً التهنة للمملكة على انطلاق مؤتمر سوق العمل الدولية وعلى التنظيم الراقى وعالي المستويات لفعالياته.

وأوضح لـ «عكاظ»، أن المرأة تمثل رقماً مهماً خصوصاً في سوق العمل السعودية، حيث تشكل 65% من سوق العمل، وهي نسبة جيدة، وفي ليبيا تشكل المرأة حوالى 20% من سوق العمل، ونحن نطمح في زيادة الرقم على اعتبار أن معدلات الإنتاج والأداء للمرأة أكبر والالتزام الوظيفي والمهني أفضل، متمنياً أن تكون المرأة العربية في مكانها المهم لتنمية دولها ودعم اقتصادياتها.

وكشف الوزير الليبي، عن اتفاق تم بين الجانبين السعودي والليبي في مجال العمل لإعداد مسودة اتفاق بين البلدين ستكون هي بداية العمل، وتم بالفعل تواصل الإدارات الفنية المختصة بالتعاون الدولي وتجهيز مسودة الاتفاق بين وزارة الموارد البشرية في المملكة ووزارة العمل في ليبيا.

وقال: سوق العمل تشكل اليوم تحدياً كبيراً لاقتصاديات الدول، وهي أهم عامل في تنمية اقتصاد أي دولة، ولا سيما مع انطلاق الذكاء الاصطناعي ودخوله في سوق العمل بجميع الدول، مشيراً إلى مستقبل سوق العمل الدولية والتوقعات المتعلقة بها والتحديات التي تواجهها وترتكز على العوامل المهمة والفعالة في توفر المواد الخام والبنى التحتية والتشريعات المتعلقة بسوق العمل، وهذه العوامل تكون دافعاً أساسياً ومحفزاً للقطاع الخاص مع الاهتمام المتصاعد لاستيعاب أعداد كبيرة من العمالة والقضاء على البطالة. لذلك فإن التحديات المتعلقة بسوق العمل تحتاج إلى مؤتمرات مثل هذا المؤتمر، تكون بشكل دوري وسنوي للاطلاع على المشكلات التي تواجه سوق العمل والاستماع إلى المتحدثين الذين يمثلون قطاعات كبيرة من سوق العمل مثل ما شاهدنا في فعاليات هذا المؤتمر، سواء في مجال التكنولوجيا أو الصناعات أو السياحة أو النقل والمعرفة والتدريب، وبالتالي تكون مثل هذه الملتقيات فرصة للحوار بين الخبراء والوصول إلى حلول جذرية للتحديات التي تواجه سوق العمل والبطالة.

وعن كيفية مساهمة وزارة العمل الليبية في تحولات هذا المستقبل والاستفادة منه، قال المهندس رضاء، بدأنا بتنفيذ برنامج لتدريب الخريجين والبحث عنهم خصوصاً المرأة لإدخالهم سوق العمل بتدريبهم على المهن والحرف وإكسابهم المهارات، ليكونوا رواد أعمال في سوق العمل الخاصة.

وأضاف، لدينا تركيز على المرأة، فهي ذات معدلات إنتاج كبيرة، خصوصاً في المناصب القيادية في الوزارات وفي الإدارات، وحول هذا الموضوع لدينا خطة عمل للفترة 2030 لنصل إلى مستويات عالية في دعم سوق العمل الخاصة

وتطويرها. وعن الذكاء الاصطناعي، أوضح الوزير الليبي: «بإمكاننا توظيفه وتطويره في سوق العمل وجعله محفزاً له، خصوصاً أنه سيكون عوناً للموظف المبتكر صاحب المهارات، وسيكون تحدياً لتدريب الموظفين ليكونوا بمستوى التحول الرقمي ومستوى تقنية المعلومات، وأيضاً المستوى الهندسي والمعرفي الذي سيكون كبيراً، وهذا سيجعل الموظفين غير المالكين للمهارات والمعرفة الكبيرة عبئاً على المهنة، وبالتالي سيجدون أنفسهم خارج نطاقها.»



«النقل» و «هيئة الدواء» تطلقان خيارات غذائية لمرضى

السيلياك

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2151550>

أطلقت الهيئة العامة للنقل بالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والدواء، مبادرة تستهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتوفير خيارات غذائية مناسبة لمرضى السيلياك، وتمكن من خلالها شركات تطبيقات توصيل الطلبات من تقديم تصنيفات واضحة للأغذية المحتوية والخالية من الجلوتين؛ وذلك بهدف تسهيل اتخاذ القرارات الغذائية الصحيحة لمرضى السيلياك. وأوضحت هيئة النقل، أن الخطوة تهدف إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية توفير خيارات غذائية آمنة ومناسبة للأشخاص الذين يعانون من حساسية الجلوتين، كما تسعى المبادرة إلى رفع جودة خدمات تطبيقات التوصيل من خلال توفير معلومات دقيقة ومفصلة عن المكونات الغذائية. وأشارت، إلى أن المبادرة تسهم بشكل فعال في توفير الوقت والجهد لمرضى السيلياك، وتعكس حرص الهيئة العامة للنقل على تبني ممارسات تعزز المسؤولية الاجتماعية، وتلبي احتياجات شرائح متنوعة من المجتمع.



منح المنشآت الوطنية أولوية خدمات الاتصالات والحوسبة

السحابية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد أول 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2151546>

منحت ضوابط تنظيمات الإسناد لمقدمي خدمات الاتصالات والحوسبة السحابية الأولوية للمنشآت الوطنية في التعاقد، ومنحت الضوابط هيئة الاتصالات صلاحية إنشاء قائمة بأسماء الجهات التي يحظر إسناد المهمات إليها أو التعاقد معها بشكل مباشر أو غير مباشر. وبحسب المسودة النهائية، فإن قائمة المهمات التي لا يجوز إسنادها إلا بموافقة هيئة الاتصالات تشمل إنشاء وتشغيل وصيانة شبكة اتصالات ثابتة عامة في المملكة، وإنشاء وتشغيل وصيانة شبكة اتصالات متنقلة عامة، وتقديم خدمات البيع

بالجملة لمقدمي الخدمات الآخرين، وإنشاء وتشغيل وصيانة شبكة النفاذ وخدمات الاتصالات الصوتية الثابتة، وخدمات اتصالات البيانات الثابتة وخدمات الاتصالات الصوتية المتنقلة، كما تشمل القائمة خدمات اتصالات البيانات المتنقلة، وخدمات الرسائل الصوتية والنصية والمرئية والصور، وخدمات القيمة المضافة وخدمات المكالمات المرئية، والنقل المرئي وخدمات تحديد المواقع.

وشددت الضوابط، على أن عقود الأمن السيبراني يلزم الطرف المسندة إليه المهام بسياسات ومعايير وإرشادات الأمان والخصوصية الخاصة بمقدم الخدمة، أو التي يتم إبلاغه بها من وقت لآخر، كما يلتزم بجميع القوانين المعمول بها في المملكة ويشمل ذلك القوانين واللوائح والقواعد والوثائق التنظيمية الأخرى الصادرة عن الهيئة والهيئة الوطنية للأمن السيبراني وذلك طيلة مدة العقد.

وجاءت الضوابط تعزيراً لدور هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية في تنظيم قطاع الاتصالات وحماية المصلحة العامة والمستخدم ومصلحه، وضمان التزام مقدم الخدمة بشروط التراخيص الصادرة ومستوى الخدمات المقدمة للمستخدم، ووضعت الهيئة الحد الأدنى من الاشتراطات والمتطلبات التي يجب على مقدم الخدمة اتخاذها عند إسناد المهام إلى طرف آخر بهدف ضمان عدم تأثر هذه العلاقة التعاقدية على التزام مقدم الخدمة بأحكام النظام ولائحته التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة من الهيئة.



كشف مبكر لاضطراب طيف التوحد بعمر 16 - 30 شهراً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد أول 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2151545>

أصدر المجلس الصحي السعودي، العديد من القرارات التي لها بالغ الأثر على القطاع والنظام الصحي وتلبي الاحتياجات الصحية للمستفيدين، وتحقق العديد من الإنجازات الوطنية، منها قرار السياسة الوطنية للمسح الوطني لاضطراب طيف التوحد، الذي يأتي لتنظيم وتشريع الخدمات المقدمة لذوي اضطرابات النمو والسلوك في المملكة، وذلك بالتنسيق مع القطاعات الصحية والجهات ذات العلاقة.

وأوضح المدير العام للمركز الوطني لاضطرابات النمو الشامل الدكتور أحمد أبو عباة، أن هذه السياسة الوطنية تعمل على تنفيذ إجراءات منظمة لاكتشاف اضطراب طيف التوحد في مراكز الرعاية الصحية الأولية في مرحلة مبكرة، وإحالتها إلى العيادات المتخصصة لتأكيد التشخيص وتقديم الدعم الطبي. وأكد، أن القرار يلزم القطاعات الصحية التي تقدم خدمات رعاية صحية أولية أو طب أسرة ومجتمع في المملكة، حيث يتم تسجيل جميع الحالات المشخصة بطيف التوحد في السجل الوطني لاضطرابات طيف التوحد التابع للمجلس الصحي السعودي، وذلك حسب التدرج في تطبيق هذه السياسة الوطنية.

وأشار الدكتور أبو عباة، إلى أن من مخرجات السياسة التي يعمل عليها المجلس الصحي السعودي إجراء خدمات الكشف المبكر (screening) لاضطراب طيف التوحد عند عمر 16 - 30 شهراً؛ باستخدام Modified Checklist for Autism in Toddlers, Revised: M-CHAT-R، وكذلك إجراء التقييم الإكلينيكي المكثف والشامل حسب الدليل الوطني للإجراءات الإكلينيكية لتشخيص اضطراب طيف التوحد.

ذكر، أن السياسة الوطنية للمسح الوطني لاضطراب طيف التوحد تهدف إلى اكتشاف وتشخيص الحالات في سن مبكرة، وتسجيل جميع الحالات المؤكدة في السجل الوطني لاضطرابات طيف التوحد التابع للمجلس الصحي السعودي.

أمير القصيم: "سءاء" .. برنامج متميز يترجم حرص القيادة على خدمة وتنمية المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد أول 1445هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2151533>

وصف أمير منطقة القصيم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، برنامج سءاء الوطني لخدمة المجتمع، بأنه برنامج متميز ستكون له إسهامات مجتمعية تعود بالنفع على الوطن الغالي، ويترجم حرص وعناية خادم الحرمين الشريفين وولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على خدمة وتنمية البرامج ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي وتمكين رجال الأعمال والقطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية من المساهمة في تعزيز الدور المجتمعي. جاء ذلك، خلال الجلسة الأسبوعية لأمير منطقة القصيم اليوم، بقصر التوحيد بمدينة بريدة، وكانت بعنوان (برنامج سءاء.. وإسهاماته التنموية)، بمشاركة الرئيس التنفيذي لبرنامج سءاء الوطني لخدمة المجتمع المهندس عبدالله العسيري، بحضور عدد من أصحاب الفضيلة والسعادة والمسؤولين والأهالي بالمنطقة.

وقال أمير القصيم: برنامج سءاء يعد إحدى المبادرات الوطنية التي تعكس اهتمام ولي العهد بإيجاد المشاريع الريادية من تفعيل دور رجال الأعمال للمشاركة في تنمية المجتمع بشكل مستدام، من خلال المشاريع التنموية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

وأكد أهمية المستهدفات المرتبطة ببرنامج سءاء الوطني، وتعزيز برامج التواصل مع رجال الأعمال والقطاع الخاص، للتعريف بالبرنامج وما يمكن أن يقدمه لهم في جميع مناطق المملكة، مستعرضاً جهود منطقة القصيم في هذا المجال من خلال صندوق القصيم الوقفي أو من خلال المشاريع والأفكار الرائدة التنموية المرتبطة بالجوانب الإنسانية والاقتصادية والعديد من النشاطات، التي ينعكس أثرها على تنمية المجتمع.

من جهته ثمن الرئيس التنفيذي لبرنامج سءاء الوطني حرص أمير منطقة القصيم على إبراز الدور الذي يقدمه البرنامج، مشيراً إلى أن كمية العطاءات من رجال الأعمال للقطاعات ذات الأثر وتوجيهها للقطاعات الاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي.

وبين العسيري أنه بعد صدور قرار مجلس الوزراء لإطلاق البرنامج تكونت لجنة برئاسة وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وعضوية عدد من أصحاب المعالي، لافتاً النظر إلى أن البرنامج يقوم على ثلاث ركائز رئيسية لتنمية المشاريع التنموية وإضفاء الصبغة المؤسسية بالتنسيق والتكامل مع الجهات الحكومية لتحديد الاحتياج التنموي وتقديم المحفزات للبادلين لضمان تسهيل الإجراءات وتنمية المجتمع، مشيراً إلى أن البرنامج مدته خمس سنوات ويستهدف خدمة 100 ألف مستفيد، بالشراكة مع 40 جهة حكومية، سعياً لتسهيل الإجراءات الخاصة بتسجيل الكيانات الربحية وغير الربحية.

وأشار إلى أن برنامج سءاء الوطني لخدمة المجتمع قدّم ما يقارب 50 فرصة تنموية لرجال الأعمال الذين يملكون شغف البذل، إذ يتم جمع الفرص المطروحة من البادلين لمعالجتها ودراستها وفقاً للاحتياج التنموي عبر جامعات غير ربحية ومستشفيات غير ربحية ومراكز علاج مديدة، مبيناً أن البرنامج عمل على تحديد محفزات تُمكن البادلين على دعم العمل التنموي، وتقديم دراسات الجدوى عبر الجهات المتخصصة لضمان تحقيق الأثر الاجتماعي وتوظيف التكاليف وتعزيز نجاح المشروع وتذليل المعوقات.

بدوره أوضح مدير المشاريع في برنامج سءاء الوطني المهندس سعد الثبيتي، أن البرنامج يعمل على رحلة تنموية من بداية المشروع، حتى يتم تشغيله وتطبيق أفضل الممارسات الاحترافية لضمان جودة المخرج النهائي وبلبي تطلعات رجال الأعمال من خلال تمكين البادل من فرصته التنموية وتطبيق الحوكمة وتفعيل دور مجلس الإدارة وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع، حرصاً على استدامة المشاريع النوعية.

وأفاد مدير الشراكات الإستراتيجية بالبرنامج رائد العلي أن رحلة الشراكات الإستراتيجية بالبرنامج بدأت من خلال العمل مع مختلف الجهات الحكومية من أجل مطابقة احتياج المشاريع التنموية لتسهيل الإجراءات للاعتمادات الفنية بمختلف الجهات الحكومية وضمان موافقة المشاريع التنموية واستيفاء الاشتراطات والمعايير الوطنية، والتأكد من الهياكل القانونية وتحقيق دور المؤسسات المانحة من خلال التكامل والتوافق لخدمة المشاريع التي تخدم الوطن بشكل كبير. وشهدت جلسة أمير منطقة القصيم الأسبوعية استعراض عدد من المشاريع النوعية المرتبطة بالجوانب التنموية بدعم من برنامج سخاء الوطني، إضافة إلى استعراض عدد من المشاريع التنموية الناجحة المنفذة بمنطقة القصيم. وفي نهاية الجلسة كرم أمير منطقة القصيم فريق برنامج سخاء الوطني لخدمة المجتمع، تقديرًا لمشاركتهم وإثرانهم الجلسة بالجوانب المرتبطة بالبرنامج.



مركز الرقابة على الالتزام البيئي يعزز دعمه للتعليم والتدريب البيئي عبر اتفاقية مع جامعة الملك فيصل لتأسيس برامج أكاديمية لمرحلي الماجستير والدكتوراه وخلق بيئة ثري المجال الأكاديمي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 13 جماد أول 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://sabq.org/saudia/regions/tzbuibaouu>

عزز المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي دعمه قطاع التعليم والتدريب البيئي عبر اتفاقية نوعية مع جامعة الملك فيصل تفتح المجال لتأسيس برامج أكاديمية متخصصة في العلوم البيئية لمرحلي الماجستير والدكتوراه، وخلق بيئة بحثية ثري المجال الأكاديمي في مجال البيئة مع المركز الذي يعد الجهة الرقابية التي تشرف على تطبيق معايير واشتراطات نظام البيئة.

وقع م. علي الغامدي الرئيس التنفيذي لمركز الالتزام البيئي الاتفاقية مع رئيس جامعة الملك فيصل الدكتور محمد العوهلي، والتي تأتي ضمن أهداف الجهتين لتحقيق أهداف الرؤية في التنمية المستدامة ورفع مستوى الجودة في البيئة ونشر الوعي المجتمعي وضمان الموامة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل عبر تبادل المعرفة في الخبرات والإمكانات المتاحة لدى الطرفين.

ونصت الاتفاقية التي تمتد لثلاثة أعوام على عدة مجالات أهمها تفعيل الأنشطة التطوعية في البيئة لطلاب الجامعة، وتوفير سائر الإمكانيات المعرفية والمعلوماتية لإعداد البحوث والدراسات والاستشارات العلمية فيما يتعلق بمجالات البيئة، والاستفادة من مختبرات ومرافق الجامعة لدعم الباحثين والدارسين في مجال البيئة. وتعد اتفاقية المركز مع جامعة الملك فيصل هي الثانية من نوعها بعد أن وقع اتفاقية مماثلة مع جامعة الملك خالد منتصف العام الجاري، حرصًا على تعزيز المسارات التعليمية في المجالات البيئية، التي تعزز بدورها أهداف رؤية السعودية 2030 سواء في مجالات العمل التطوعي أو نقل المعرفة وتوابع التطورات الكبيرة التي يشهدها قطاع البيئة في المملكة ومبادرات السعودية الخضراء.

"ما فيك إلا العافية".. تنتهي بإلزام طبيب بدفع دية القتل الخطأ لورثة مريض توفي دون تنويمه! راجع المستشفى وهو يشكو ألماً في قلبه وعند عودته لمنزله فارق الحياة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 13 جماد أول 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://sabq.org/saudia/oq4l3tegch>

ألزمت المحكمة العامة بالرياض طبيباً يعمل في مستشفى حكومي بدفع دية القتل الخطأ لورثة متوفى، كان قد ذهب إلى المستشفى يشكو من ألم في صدره، وبعد عمل التحاليل اللازمة وتخطيط القلب قام الطبيب بطمأنة المريض بقوله "ما فيك إلا العافية"، ووصف له مسكناً دون تنويمه، وعقب عودته إلى منزله تعرض المريض لجلطة، وفارق الحياة على إثرها؛ ما دفع أسرته لتقديم دعوى قضائية أمام الدوائر الطبية ضد الطبيب.

صرّح بذلك إلى "سبق" المحامي والمستشار القانوني خالد مثنى "وكيل الورثة" قائلاً: "تجدر الإشارة هنا إلى أن الخطأ الموجب للضمان (التعويض) ينقسم إلى قسمين: التعدي والتفريط، والتعدي الخطأ الناتج من فعل ما لا يجوز فعله، ويسمى الخطأ الإيجابي. والتفريط هو الخطأ بترك ما يجب فعله (الخطأ السلبي). والطبيب في هذه الحالة فرط في علاج المريض، وسمح له بالخروج رغم حاجته إلى العلاج، وهذا التفريط من الطبيب يجعله في موضع الضامن؛ إذ اجتمع الخطأ (التفريط) والضرر (وفاة الرجل) والرابطة السببية بينها (وفاة الرجل بسبب التفريط)؛ ما يعني أن الطبيب يتحمل مسؤولية موته."

وأضاف: "الدوائر الطبية في المحكمة العامة في الرياض هي المختصة بنظر قضايا الأخطاء الطبية بناء على تعميم المجلس الأعلى للقضاء بعد أن كان الاختصاص ينعقد للهيئات الصحية الشرعية." وأكد أن الدوائر الطبية بالمحكمة العامة بالرياض أصدرت حكماً، يلزم الطبيب بدفع دية القتل الخطأ لورثة المتوفى.

اليوم

% 99.5 بين الشباب.. "التعاون الإسلامي" تشيد بإنجازات محور الأمية بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 13 جماد آخر 1445هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://www.alyaum.com/articles/6505680>

أشادت منظمة التعاون الإسلامي بالإنجازات الكبيرة التي حققتها المملكة في تحسن معدل محور الأمية على مدى السنوات الماضية الذي بلغ 99.5% بين الشباب " 15 - 24 عام." كما تواصلت المملكة نظام تحسين نظامها التعليمي في جميع المجالات مما يؤثر بشكل إيجابي على التمتع بمختلف حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان في السعودية

وثمنت منظمة التعاون الإسلامي بالمنهجية التي طبقتها المملكة العربية السعودية لإعداد تقرير حقوق الإنسان بما يتوافق مع توجيهات اللجنة الخاصة التابعة للجنة العربية لحقوق الإنسان. وأعربت نورة الرشود، المدير التنفيذي لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي، عن تقديرها للمبادرة التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بهدف تدريب وتوعية المسؤولين التنفيذيين في مجال الأعمال التجارية. وذلك لضمان الحماية من التمييز بما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة، التي تحظر التمييز في سوق العمل.

وأشارت إلى أن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، استعرضت ببالغ الاهتمام التقرير الدوري للمملكة وخلصت إلى شموليته.

تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السعودية

وذكرت أن التقرير يغطي مجموعة واسعة من المواضيع، كما يعرض عناصر عملية حول التقدم المحرز والتحديات القائمة والفرص المتاحة فيما يتعلق بتحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة. وأوضحت أن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لاحظت النظرة الإيجابية التي تتميز بها رؤية المملكة 2030. وتشمل المشاريع والبرامج الطويلة الأجل التي تسهم في تحقيق التحسين النوعي والكمي في مجال التنمية بما فيها تحسين المعيشة بشكل ملحوظ ومختلف الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين. ومنها الخدمات الصحية والتربوية التعليمية والاجتماعية والاقتصادية في العديد من المجالات ذات الصلة بالتمتع بالحقوق في التنمية.

اليوم

غداً.. أمير جازان يرعى المؤتمر العلمي الأول لجمعية التوعية بإضرار المخدرات

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 13 جماد آخر 1445هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://www.alyaum.com/articles/6505492>

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز أمير منطقة جازان غداً، المؤتمر العلمي الأول الذي تنظمه جمعية التوعية بإضرار المخدرات بمنطقة جازان تحت شعار "علاج الإدمان بالمملكة العربية السعودية الواقع والتحديات" بحضور عدد من المتخصصين على مستوى المملكة، وذلك بفندق جراند ميلينيوم بمدينة جازان . وأوضح رئيس الجمعية الدكتور سطاتم بن أحمد جده، أن المؤتمر الذي يستهدف المتخصصين في علاج الإدمان والتعافي والعلاج النفسي والاجتماعي ومرشدي التعافي والمرشدين الدينيين ومقدمي الرعاية الصحية من أطباء وممرضين وعاملين في مجال التأهيل، يعد الأول من نوعه على مستوى منطقة جازان. وبين أن المؤتمر سيناقش على مدى يومين العديد من الموضوعات من خلال 25 جلسة علمية وورشاً، لإبراز المستجدات العلمية الحديثة في علاج وتأهيل الإدمان، والتعريف بالمؤثرات العقلية و الطرق المختلفة لعلاج الإدمان والمؤثرات العقلية المنتشرة وبرامج التأهيل، والإجراءات التنظيمية لصرف و وصف الأدوية المخدرة، وغيرها من الموضوعات في علاج الإدمان.

اليوم

العسومي: منظومة حقوق الإنسان في المملكة تجربة فريدة يحتذى بها عالمياً

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 13 جماد آخر 1445هـ - 26 ديسمبر 2023م
<https://www.alyaum.com/articles/6505682>

أشاد رئيس البرلمان العربي **عادل بن عبد الرحمن العسومي**، بتقديم المملكة العربية السعودية التقرير الدوري الأول لمناقشته، بما يعكس إدراكها التام لأهمية تعزيز المنظومة العربية لحقوق الإنسان انطلاقاً من مبادئها وتشريعاتها الوطنية المتطورة في هذا المجال. وعدّ العسومي في كلمة خلال أعمال الدورة 22 للجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية والمخصصة لمناقشة التقرير الدوري الأول المقدم من المملكة، تطور **منظومة حقوق الإنسان في المملكة** تجربة عربية ودولية فريدة يحتذى بها على جميع المستويات، وحافلة بصفحات مضيئة منذ تأسيس المملكة على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله-، وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله-.

وأكد أنهما أوليا اهتمامًا كبيرًا لتطوير منظومة حقوق الإنسان وإرساء دعائم حماية هذه الحقوق على جميع المستويات، ما أسهم في حصول المملكة على مراكز متقدمة في التصنيفات والمؤشرات العالمية لحقوق الإنسان، فضلًا عن الإشادة والتقدير الكبيرين بها من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية.

منظومة الإصلاحات التشريعية

ونوه رئيس البرلمان العربي بحرص ولي العهد على التطوير المستمر لمنظومة حقوق الإنسان في المملكة، انطلاقًا من توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بالاهتمام بالإنسان وجعله أولوية. وثمن منظومة الإصلاحات التشريعية المتخصصة التي أعلنها سمو ولي العهد قبل عامين بشأن استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وترسخ مبادئ العدالة والشفافية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز تنافسية المملكة عربيًا وإقليميًا وعالميًا، من خلال مرجعيات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحددة تصب في صالح الإنسان المواطن والارتقاء به على كل المستويات.

تعزيز حقوق المرأة السعودية

وشدد العمومي، على الاهتمام الكبير الذي يولييه سمو ولي العهد لتعزيز حقوق المرأة السعودية وتعظيم مكتسباتها والحفاظ عليها، ما أسهم في توليها المناصب القيادية ومراكز صنع القرار، وإشراكها كعنصر أساسي وفاعل في المجالات القضائية والقانونية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية. ولفت إلى أن مسيرة التطوير الشامل الذي تشهده المملكة في هذا المجال انعكست على ثقة المجتمع الدولي الكبيرة، بمنحها استضافة وتنظيم كبرى الأحداث العالمية الاقتصادية مثل "إكسبو 2030"، والرياضية مثل كأس العالم لعام 2034. وقال: التطور الكبير الذي تشهده منظومة حقوق الإنسان في المملكة ينبع من رؤيتها التنموية 2030، التي يمثل الإنسان محورها الرئيس.

ونوه بالإصلاحات والتطورات غير المسبوقة في مجال حقوق الإنسان التي شهدتها المملكة منذ اعتماد هذه الرؤية، إذ شملت الأطر التشريعية والمؤسسية والسياسات والإجراءات المتوافقة مع المعايير الدولية والعربية ذات الصلة، وفي مقدمتها الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

بناء الإنسان وصون كرامته

وأوضح رئيس البرلمان العربي أن المملكة جعلت بناء الإنسان وصون كرامته وحفظ حقوقه على رأس أولوياتها الوطنية، فكانت النتيجة أننا بصدد تجربة سعودية متكاملة في مجال حقوق الإنسان، تنطلق من رؤية استراتيجية شاملة، يحكمها إطار مؤسسي قوي في إطار منظومة تشريعية متطورة تتوافق مع المواثيق العربية والعالمية ذات الصلة. ودعا في ختام كلمته، الدول العربية إلى أن تحذو حذو المملكة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم تقاريرها الدورية إلى لجنة الميثاق، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي تصدرها اللجنة في هذا الشأن. وأكد حرص البرلمان العربي على الإسهام في تحقيق غايات وأهداف الميثاق العربي لحقوق الإنسان على نحو يسهم في تكامل الجهود المبذولة على المستويين الحكومي والبرلماني، للنهوض بواقع حقوق الإنسان في الدول العربية

«الجوازات» تصدر 17889 قراراً إدارياً

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.al-jazirah.com/2023/20231226/ln13.htm>

واس - الرياض:

أصدرت المديرية العامة للجوازات من خلال لجانها الإدارية بمختلف إدارات جوازات المناطق، 17889 قراراً إدارياً خلال شهر جمادى الأولى 1445 هـ، بحق مواطنين ومقيمين لمخالفتهم أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، وتنوعت العقوبات ما بين السجن والغرامة المالية والترحيل. وأكدت الجوازات على جميع المواطنين والمقيمين من أصحاب المنشآت والأفراد عدم نقل أو تشغيل أو إيواء المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود أو التستر عليهم أو تقديم أي وسيلة من وسائل المساعدة لهم في إيجاد فرص عمل أو سكن أو نقل. ودعت إلى التعاون والإبلاغ عن مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود عبر الاتصال بالرقم (911) في مناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية، والرقم (999) في بقية مناطق المملكة.

التطور والانفتاح.. بين الحرية والهوية!!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 13 جماد ثاني 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.al-jazirah.com/2023/20231226/ar10.htm>

عبدہ الأسمری

في أواخر التسعينيات ظهر تراشق كبير وحرب شرسة بين فرق خرجت من «رحم» التطرف، وتجلت في سماء «التمرد»، واعتلت منصات «الغلو»، ودارت حمي «الوطيس» بين مجموعات حولوا «مواقع» المعرفة إلى معترك لتصفية الحسابات وميدان لتهيئة المغالطات، فمنهم «السلفي» الخارج من دوائر «التشدد» و«الليبرالي» القادم من مدارات «التفكك» و«العلماني» المنفلت من ساحات «الانضباط».

وبعد سنوات من «الجدال» وأعوام من «التجادل» والذي وصل إلى التلاسن العلني استغلّت بعض الجهات «الأزمة» لتأهيل فرق في الصف الثاني ليقودوا المراحل تحسباً لدورة الزمن، ولكن هذه «المشادات» ما فتئت أن تحولت إلى «رماد» متراكم تذروه «رياح» الانهزام حتى حجب «الرؤية» عن تلك المواقع التي ظلت في طي «الذكريات» المؤلمة، وشاهدنا تحولات في الخطاب وتغيرات في الحوار وتبدلات في النقاش مع ثورة «الانشغال» واتجاه «المنصات» الثقافية إلى التقنية وتوظيف الموضوعية وإقصاء الشللية واستدعاء النخب والانشغال بموجات «جديدة» جاءت على أجنحة «التغير».

حلت «لعنة» التقنية بكل اتجاهاتها التي تستوجب اللعب في «مسارات أمنة» والحذر من «المنشأ» والابتكاء على «المنجأ»، وقدمت على «كفوف» تكتظ بالتغير والتبدل ما بين الظاهر والباطن، وامتزجت بمرحلة من «الغفلة» المقترنة بالركوض في ميادينها هرباً من «جحيم» الروتين واتباعاً لثورة الاستطلاع، فجاءت أجيال في الوسط خلفت أقواماً كانوا في خلاف واختلاف، وطغت الموجه الإلكترونية لتجذب «المنتظرين» على بوابات «التفكير» بحثاً عن «دروب» متجددة في عالم «الانشغال الذهني» للخروج من بوابة «الذاكرة» المكتظة بإرث الاختلافات.

في ظل وجود الإعلام الفضائي ووسائل التواصل الاجتماعي فإن العالم أمام «مشاهد» تتوارد من كل أصقاع الأرض تحمل في طياتها «الغرابية» و«الاستغراب» و«الدهشة»، وتتباين الأهداف ما بين خطط للتدبير وأهداف للتنفيذ وسط

وجود «عقلاء» يفرقون ما بين «شوائب» تتراكم لتشكّل عتمة تحجب الفكر وما بين «خيوط» تتماسك لتكون قيمة تستوجب الفخر، وما بين تلك الاتجاهات هنالك «جيوش» مأجورة للنيل من «ثوابت» البشر والتي ينطلقون منها ويعودون إليها كمراسي على شواطئ «الثبات» تقي شر «العواصف» وتحدد هوية «القيم» وتوصل هيئة «السلوك».

في ظل أجواء التغيرات الحياتية والتبدلات الفكرية يأتي «النظام» ليفرض سلطته في تطبيق اللوائح والقرارات حفاظاً على الأمن والأمان ومنعاً للسلوكيات الخارجة عن «نص» المنطق ووفقاً للنماذج البشرية التي تحاول القفز على أسوار «الخطيئة» وتسخييراً لقوة «القانون» في نشر العدالة ليتمكن البشر من العيش بسلام في ميادين من الطمأنينة ومضامين من السكينة ترفض كل المسالك الخاطئة للوقاية من «المهالك» المتوقعة.

الانفتاح «موجة» تتمخض من موجات «التغير» الحتمية وتتقاطع مع «تبدلات» حياتية تقتضي التكيف مع تحولاتها والتواؤم مع متطلباتها في ظل اتجاهين رئيسيين من ضبط السلوك وانضباط النفس حفاظاً على هوية «الإنسان» من الانسلاخ من رداء «القيم»، وإمعاناً في مواكبة «التغيير» بذكاء «نفسى» والتزام ذاتي يمنع الانزلاق إلى منحدرات «التهور» حتى نعكس هيئة المجتمع المتشكلة من أصول «التربية» والمحافظة على فصول «التوجيه» والمتجهة نحو شواهد «التمكين».

عندما شاهدنا القبض على من يدمر «نسيج» الأسرة عبر مقاطع وبثوث تدعو للسخرية استشرنا أهمية «النظام» في تأصيل معنى «الانفتاح» الحقيقي وأن لا يستغل بعض المأجورين أو المتفرجين خلف صفوف «الهزل» والمنتظرين الهرولة في ميدان «السخف» والقابعين أمام شاشات «البث» التطور والحرية والآراء المفتوحة في الأضرار بالمجتمع بحثاً عن «مشاهدات» بغيضة أو الشهرة على حساب الأسرة السعودية التي تمثل «أنموذجاً» للفضيلة و«وجهاً» للمعاني الحميدة، وليعلم اللاهثون خلف «المال» على حساب «القيم» أنه لا مكان ولا تهاون ولا تخاذل أمام الإساءة لديننا وعاداتنا وتقاليدنا وإرثنا وطبيعتنا، وأن ما يُشاهد ويُنتج في دول غربية أو أخرى في محيطنا العربي لا ينطبق على «مشهدنا» السعودي القائم على الفضائل والمتعامد على القيم.

لقد كفل لنا الإسلام «الحرية» المسيجة بأسوار «الصواب» والمحاطة بخيوط «المنطق» والمنبثقة من ديننا الإسلامي الحنيف الذي رسم للإنسان كل طرق الفلاح وحدد اتجاهات العيش الآمنة ووضع الضوابط لمنع التجاوز ووجه باستخدام العقل وضرورة التبصر والتفكير وأهمية الحذر من التهور والتماهي والوقوع في السوء. وقد وضعت الدولة الأنظمة الكفيلة بالعيش وفق حرية للجميع استناداً على ضوابط وأسس ومنطلقات تحفظ الهوية وتحافظ على السلوك في إطارات من الانضباط المقترن بالضبط والمرتبطة بالالتزام لصناعة حياة آمنة مطمئنة قوامها التطور ومقامها الرقي.



حق حرية الرأي والتعبير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد آخر 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2050521>

نورة بنت فيصل الشعبان

حرية الرأي والتعبير حق لا يمكن إغفاله، لكن لابد من توعية الجميع بالمسؤولية التي ينبغي أن ترافق هذه الحرية، فالكلمة الحرة ليست لامعة ومتلألئة دون توخي الحكمة والتوازن.. لنحافظ على تقييم آراء الآخرين بشكل محترم ومسؤول، ولنكن مصدر إلهام للتغيير الإيجابي من خلال استخدام حريتنا لقيم العدالة والعفو والتعاضد..

قيل الحرية هي هدية لا تُقدّر حقيقتها حتى تتحدى قيودها وتصبح مثل الهواء الذي نستنشق بحرية. حق الإنسان في التعبير عن آرائه وأفكاره بحرية هو أحد الأعمدة الأساسية للحكومة الرشيدة والتقدم الإنساني. فمن خلال حرية الرأي والتعبير، يستطيع الفرد أن يُعبر عن مشاعره ومعتقداته ويُشارك في النقاشات المجتمعية، مما يؤثر بشكل إيجابي على تطور المجتمع ونموه. ومع ذلك، فإن هذه الحرية ليست بدون تحديات ومسؤولية وآداب، فتأثير عدم توازنها يمتد أيضاً إلى الجوانب السلبية التي قد تؤثر على الفرد والمجتمع. فالحرية، والمسؤولية، وجهان لعملة واحدة.

تُشكل حرية الرأي عناصر حرية التعبير، فمن بين المعلومات التي يتم الحصول عليها في المجالات الفلسفية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية في بيئة تضمن حرية الوصول إلى المعرفة، والتعلم، يكون الفرد قادراً على اختيار الآراء التي يعتقد بأنها صحيحة دون أن يُدان على تبنيها. ويندرج تحت حرية الرأي حرية المعتقد، وهي الأفكار، الآراء، السلوك والدين.

حرية التعبير عن الرأي لها كبير الأهمية في تعزيز التنوع الفكري والاختلاف في الرؤى والمعتقدات وأيضاً النمو الثقافي والعلمي والتطور الاجتماعي من غير نوبان، وتدعيم الحوار المتبادل والبحث عن الحقيقة وتبادل المعرفة، يُساعد على كشف الفساد وإشكاليات النظام، يُقوي الوعي الجماعي والاهتمام بالمسائل المجتمعية من خلال استخدام أدوات متعددة كالكتابة والنشر، الخطاب العام والمحاضرات والندوات، وسائل الإعلام العامة والخاصة، وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، بيد أن كل ذلك من وجهة نظري عليه أن يُؤطر في آداب وحدود حرية التعبير عن الرأي. إن سنة الله في كونه ومجراته الواسعة، ومذ بدأنا الحياة من أبنينا آدم عليه السلام إلى هذه اللحظة، كانت ومازالت حُرية مُنضبطة وقوانين مُتبعة، قال ﷺ: "أفحسبتم أنما خلقنكم عبثاً وأنكم إلينا لا تُرجعون"، لا يوجد شيء عشوائي وعبثي في الكون، لذلك من خلال احترام حقوق الآخرين وعدم الإساءة للأشخاص أو التحريض على العنف، وتجنب نشر المعلومات الزائفة أو تشويه الحقائق، وعدم الانحراف إلى الشقاق والتمييز، والالتزام بقوانين الدولة وعدم التطاول على المقدسات الدينية أو الثقافية للآخرين، نجد الحُرية المُنضبطة. ومن يُنادون بالحرية المُطلقة ونظام الديموقراطية الذي يُصاحبه فوضى وتخريب وشغب هم يسوقون إلى استخدام حرية الرأي والتعبير بشكل مُسيء لترويج الخصومة وتأليب الرأي العام على العداوة والبغضاء، وانتشار المعلومات الكاذبة والتضليلية، وإثارة الفتن والتجاوزات والانتقادات الشخصية والتشهير، التي قد تؤثر على الاستقرار الاجتماعي في حالة التطرف أو الكراهية الممنهجة، وما يحدث الآن حولنا تشهد عليه أعيننا المُتابعة لما تبثه قنوات كثيرة بتتوُعها. وأنا شخصياً من خلال بعض مهامتي أثناء عضويتي في مجلس الشورى رأيت أفراداً غرّر بهم لجهلهم وافتقارهم للحكمة.

حرية التعبير المتوازنة مع حقوق الآخرين ومصلحة المجتمع تُتيح المجال للحوار المُستنير والاحترام المتبادل مع ضرورة تعزيز الفهم والتضامن وبناء مجتمع يستند إلى المكارم الأخلاقية والحوكمة الرشيدة، نعم لدينا الحق في التعبير، ولكن لا يعني إهانة أو انتهاك حقوق الآخرين. يجب علينا التعبير بوازع التقدير والتواضع، ومناقشة الأفكار بطرق بناءة ومؤدبة، فالمسؤولية الاجتماعية تكمن في تحكمننا بأفعالنا وكلماتنا لفظاً وكتابةً، لأن لها تأثيرات قد تكون إيجابية أو سلبية على الآخرين والمجتمع بأكمله، ذلك المجتمع المختلف الآراء والتوجهات ما بين مؤيد ومخالف، ولكن يكمن الفرق في الهدف من الرسالة، محتواها، وطريقة عرضها ومن هم الفئة المُستهدفة! في نهاية المطاف، يجب أن ندرك أن حرية الرأي والتعبير هي حق لا يمكن إغفاله. فإن تشجيع تبادل الأفكار والرأي الخُر يُعزز التعايش السلمي والتقدم الثقافي والعلمي. إلا أن ثمة حاجة لتوعية الجميع بالمسؤولية التي ينبغي أن ترافق هذه الحرية، فالكلمة الحرة ليست لامعة ومتألئة دون توخي الحكمة والتوازن. لُحافظ على تقييم آراء الآخرين بشكل محترم ومسؤول، ولنكن مصدر إلهام للتغيير الإيجابي من خلال استخدام حريتنا لصون قيم العدالة والعفو والتعايش. من خلال ذلك، سنُحقق الآثار الإيجابية المستدامة لحرية الرأي والتعبير على الفرد والمجتمع ككل.

حقوق الإنسان في العالم



أعضاء مجلس الأمن يبدون قلقاً إزاء انتشار العنف وتدهور الوضع الإنساني في السودان

المصدر: موقع الأمم المتحدة الثلاثاء 13 جمادى الآخرة 1445 هـ - 26 ديسمبر 2023 م
<https://news.un.org/ar/story/2023/12/1127197>

أعرب أعضاء مجلس الأمن الدولي عن قلقهم إزاء انتشار العنف وتدهور الوضع الإنساني في السودان. وأدانوا بشدة الهجمات المبلغ عنها ضد المدنيين، وتوسيع نطاق القتال في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء، خاصة في ولاية الجزيرة، حيث فر أكثر من 250 ألف شخص من مدينة ود مدني منذ بداية هجوم قوات الدعم السريع، ومن إقليم دارفور، بما فيها مدينة الفاشر.

وأعرب أعضاء المجلس، في بيان صحفي، عن قلق خاص إزاء التقارير المستمرة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي واستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والتي تشمل حالات العنف الجنسي في الصراعات. وحثوا جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي.

وأشاد أعضاء مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية داخل السودان وفي الدول المجاورة - بما فيها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وشركاء الأمم المتحدة المنفذين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والشركاء الوطنيين.

ودعوا جميع الأطراف إلى السماح وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبأمان ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان - وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والتي تشمل الإنسانية والحياد والاستقلال.

وأدان أعضاء مجلس الأمن الهجوم الذي وقع في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023 على قافلة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر وشددوا على ضرورة احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني.

ودعا أعضاء المجلس إلى زيادة المساعدات الإنسانية للسودان والدول المجاورة، حيث لجأ أكثر من 1.5 مليون شخص منذ نيسان/أبريل 2023.

الوقف الفوري للعدايات

وجدد أعضاء مجلس الأمن دعوتهم إلى جميع أطراف النزاع إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية - بما في ذلك من خلال الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في جدة، والسعي إلى حل تفاوضي للصراع. ورحب أعضاء مجلس الأمن بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، وشددوا على الدور الحاسم لبلدان الجوار ومنتدى جدة، وأكدوا دعمهم **للمبعوث الشخصي للأمم المتحدة العام، رمطان لعمامرة**.

ودعا أعضاء المجلس جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يسعى إلى إثارة الصراع وعدم الاستقرار، وإلى دعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم.

وأكد أعضاء مجلس الأمن من جديد التزامهم بسيادة جمهورية السودان ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
 www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
 الثلاثاء 13 جماد أول 1445 هـ -
 26 ديسمبر 2023 م

https://www.aleqt.com/2023/12/26/article_2681236.html

ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
 13 جماد آخر 1445 هـ - 26
 ديسمبر 2023 م

<https://www.al-jazirah.com/2023/20231226/cr1.htm>

